

الجمعية العامة



Distr.
GENERAL

A/42/508
3 September 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الدورة الثانية والأربعون
البند ٨٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : اشراك المرأة
وادمجها بصورة فعالة في عملية التنمية

التقدم المحرز في إعداد الاستكمال الدوري الأول
للدراة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة
في عملية التنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٤-١	أولا - مقدمة
٥	٩-٥	ثانيا - النهج الأساسي
٧	٥٢-١٠	ثالثا - موجز الاستكمال
		ألف - الفصل الأول - نظرة عامة عن القضايا والسياسات
٧	١١	الرئيسية في ميدان المرأة في التنمية
٩	١٦-١٢	باء - الفصل الثاني - الديون الدولية والتكيف والمرأة
١٠	١٨-١٧	جيم - الفصل الثالث - التكنولوجيا والمرأة
		دال - الفصل الرابع - الثقافة : عائق ومصدر قوة لعمالة
١١	٢٥-١٩	المرأة

. A/42/150 *

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		هاء - الفصل الخامس - استجابة السياسات لإيجاد فرص
١٢	٢٩-٣٦	متكافئة في عالم العمل
١٤	٣٤-٣٠	واو - الفصل السادس - المرأة ونظم الاغذية والزراعة ...
١٥	٣٨-٣٥	زاي - الفصل السابع - دور المرأة في التنمية الصناعية
١٦	٤٢-٣٩	حاء - الفصل الثامن - المرأة والخدمات
١٨	٤٦-٤٣	طاء - الفصل التاسع - المرأة في القطاع غير الرسمي ...
		ياء - الفصل العاشر - الترابط بين المساواة والتنمية
١٩	٤٩-٤٧	والسلم
		كاف - الفصل الحادي عشر - الاحصاءات والمؤشرات الخاصة
١٩	٥٢-٥٠	بمشاركة المرأة في الاقتصاد
٢٠	٥٤-٥٢	رابعاً - عملية الاعداد
		المرفق - المنظمات الرائدة والمنظمات المتعاونة المسؤولة عن اعداد استكمال
٢١		الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

أولا - مقدمة

١ - نظرت الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، في مذكرة الأمين العام بشأن الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية (A/40/703 و Corr.1) ، ورجت من الأمين العام ، في قرارها ٢٠٤/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، أن يستكمل الدراسة الاستقصائية على أساس منتظم . وقررت أن يقدم إليها الاستكمال الأول في دورتها الرابعة والأربعين ، في عام ١٩٨٩ . وبينت الجمعية العامة أن استكمالات الدراسة الاستقصائية ينبغي أن تركز على ما ينشأ من قضايا انمائية مختارة يكون لها أثرها على دور المرأة في الاقتصاد على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية . وأوضحت كذلك أن الاستكمال الأول ينبغي أن يتضمن بيانات ومعلومات محسنة عن دور المرأة في التنمية ، بما في ذلك دورها في القطاع غير الرسمي للاقتصاد . وحثت الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الاسهام في إعداد الاستكمال الأول للدراسة الاستقصائية .

٣ - وفي الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٦ ، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بناء على توصية لجنة مركز المرأة في دورتها الحادية والثلاثين ، القرار ٦٤/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الذي رجا فيه من الأمين العام أن يقدم الى لجنة مركز المرأة في دورتها الثانية والثلاثين ، في عام ١٩٨٨ ، مشروعا أولا للدراسة الاستقصائية العالمية المستكملة عن دور المرأة في التنمية ، مع مراعاة تكامل المواضيع الثلاثة لاستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ، وهي المساواة والتنمية والسلم . وبمودة أخى ، أوصى المجلس الأمين العام لدى إعداد استكمال الدراسة الاستقصائية وربطه ربطا وثيقا بالاستراتيجيات ، بأن يقوم بما يلي :

(١) تحليل الاثار اللاحقة بالمرأة من جراء سياسات التعديل الناشئة عن المديونية المالية وتدهور معدلات التبادل التجاري والحماية والتدابير الاخرى التي تؤثر على صادرات البلدان النامية وعلى تدفق الموارد الى هذه البلدان ؛

(ب) تحديد وتقييم فعالية وكفاءة السياسات المبتكرة المختارة لتعزيز إدماج المرأة في الاقتصاد ، ولاسيما استخلاص نتائج فيما يتعلق بآية تغييرات في البيانات في ضوء هذه السياسات ؛

(ج) تضمين هذا الاستكمال مائر الاتجاهات الإنمائية الناشئة الواجب تحديدها بالتشاور مع الوكالات المتخصصة وسائر منظمات الأمم المتحدة ، مع التركيز

خصوصا على واحد أو اثنين من المجالات التي يتجلى فيها حرمان المرأة أو دورها في القوة العاملة على أوضح وجه ، مثل القطاع غير الرسمي ، والزراعة والانتاج الغذائي ، بما في ذلك تربية المواشي ، والقضايا المتعلقة بالمرأة والسكان ؛

(د) دراسة الاثار المترتبة على خفض الانفاق على برامج النهوض بالمرأة في البلدان التي حدث فيها هذا الخفض ، وخصوصا في ميادين الصحة والتعليم والإمكان .

٣ - ورجا المجلس كذلك من الأمين العام أن يبذل كل الجهود ، من خلال المكتب الإحصائي التابع لإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية والمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة ، وبالتعاون مع الوكالات المتخصصة وسائر منظمات الأمم المتحدة ، لتحسين توافر وموثوقية البيانات المتعلقة بدور المرأة في الاقتصاد بما في ذلك القطاع غير الرسمي ، مع مراعاة الحاجة الى توحيد البيانات قياسيا والى الاتساق بين فصول الدراسة الاستقصائية المتكاملة . وكرر المجلس تأكيد طلبه من جميع الوكالات المتخصصة وسائر المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك جميع اللجان الاقليمية والمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة ، أن تتعاون على إعداد الاستكمال الاول للدراسة الاستقصائية . ورجا المجلس كذلك الاعتماد ، لدى إعداد الاستكمالات ، الى أقصى حد ممكن ، على الدراسات القائمة والدراسات المخطط لاعدادها بالفعل .

٤ - وفي القرار ٢٠٤/٤٠ ، رجت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم اليها في دورتها الثانية والاربعين تقريراً مرحلياً عن الإعداد للاستكمال الدوري الاول للدراسة الاستقصائية بما في ذلك الآراء الاولى عن نطاقه ومضمونه ، بحيث تراعي لجنة مركز المرأة هذا التقرير في دورتها الثانية والثلاثين ، بالإضافة الى التعليقات التي تبديها الوفود حول الموضوع في الجمعية العامة . ويقدم هذا التقرير المرحلي استجابة لهذا الطلب . وسيقدم الى لجنة مركز المرأة في دورتها الثانية والثلاثين مشروع أول للدراسة الاستقصائية ، يستفيض اساسيا في المادة الواردة في هذا التقرير ، الى جانب تعليقات الجمعية العامة على هذا التقرير . وعلى هدى ذلك ، سيجري إعداد الدراسة الاستقصائية الكاملة لتقديمها الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والى لجنة مركز المرأة في عام ١٩٩٠ .

ثانيا - النهج الاساسي

٥ - طبقا للولايات والتوصيات السالفة الذكر ، ينبغي أن يتصدى استكمال الدراسة الاستقصائية العالمية الى القضايا المتعلقة بمشاركة المرأة في الاقتصاد على أساس التوصيات الواردة في استراتيجيات نيروبي التطلعية . أولا ، ينبغي أن يحدد استكمال الدراسة الاستقصائية العالمية العوامل التي تعوق المرأة في الجهود التي تبذلها للحصول على وظيفة مجزية واكتساب الدخل بوسائل مستقلة ، وهي عوامل موجودة في المجتمع ، ولاسيما في الحكومة والاسرة اللتين تشغل فيهما المرأة مركزا فريدا وتؤدي دورا هاما . وينبغي أن يقيّم الأوضاع الجائرة في توزيع الاستحقاقات والالتزامات (الأجور ، والمرتببات والدخل ، من ناحية ، وتكاليف العمل من ناحية أخرى) بين الرجل والمرأة . وينبغي أن يحدد المساهمات الخاصة التي تقدمها المرأة للتنمية وأن يقيّم آثار السياسات الاقتصادية الحالية ، على المعيّدين الوطني والدولي على حد سواء ، على المرأة . وثانيا ، ينبغي لاستكمال أن يحدد وأن يدرس السياسات والبرامج التي قُضت بفعالية على تلك العقبات والأوضاع الجائرة وزادت من فعالية مساهمة المرأة . وينبغي أن تكون هذه التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة قد نجحت بالفعل في اختبار التطبيق العملي .

٦ - ولتطبيق هذا النهج في الدراسة الاستقصائية ، تقرر في اجتماع مخصص فيما بين الوكالات عقده لجنة التنسيق الادارية بشأن المرأة ، في آذار/مارس ١٩٨٦ ، أن الاستكمال ينبغي أن يقوم على عوامل الاقتصاد الكلي وسياسات التكيف ، بل وينبغي أن يتضمن أيضا العوامل الاجتماعية والثقافية . وبالإضافة الى دور المرأة في قطاع الخدمات والقطاع غير الرسمي ، والزراعة وإنتاج الأغذية والقضايا ذات الصلة بالمرأة والسكان ، ينبغي إيلاء الاعتبار الى قضايا معينة مثل : (أ) ادوار المرأة في المجالات الرسمية وغير الرسمية ؛ (ب) تحقيق الاتساق بين الادوار الانتاجية والتناسلية ؛ (ج) الاثار التي يترتبها الجفاف على مركز المرأة ؛ (د) استراتيجياتها الادارية على صعيد الاسرة ؛ (هـ) المركز القانوني للمرأة ؛ (و) تنمية الموارد البشرية ؛ و (ز) والآثار التي تترتبها التكنولوجيا المتقدمة على المرأة . وينبغي إيلاء عناية خاصة الى العلاقات بين مراحل الحياة والانشطة الاقتصادية . وينبغي أن يكون استكمال الدراسة الاستقصائية العالمية موجها الى صانعي القرارات المتعلقة بالتنمية ، مثل المخططين على المعيّدين الوطني والقطاعي ، والى المنظمات النسائية المعنية ، بالإضافة الى الأجهزة الوطنية . ولمعالجة العوامل الاساسية في مشاركة المرأة في الاقتصاد معالجة وافية ، تقرر ضم فصل خاص عن الجوانب الثقافية من ناحية الاثار التي تترتبها على المشاركة .

٧ - وعند دراسة هذه القضايا بالتفصيل ، ينبغي التأكيد على تعددية أدوار المرأة ومساهمتها الفعلية والممكنة في الناتج الوطني ، بما في ذلك إمكانية أن تكون المرأة عرضة على وجه الخصوص للأزمة الاقتصادية . وفي اجتماع آخر فيما بين الوكالات في عام ١٩٨٧ ، تكرر التأكيد على ضرورة إيلاء الأهمية إلى قضايا السكان ، التي ينبغي ادماجها في الاستكمال بأسره ، ولاسيما في اللحظة العامة ، وضرورة ضم فصل عن استجابة السياسة العامة إلى إيجاد تكافؤ في الفرص في عالم العمل .

٨ - وفي بعض الجوانب ، سيظل الموضوع الرئيسي لاستكمال الدراسة الاستقصائية العالمية نفس موضوع الدراسة الاستقصائية الأصلية : الاتجاهات في عمل المرأة ، دخلها ومركزها ، بالنظر إلى تأثيرها باتجاهات التنمية العالمية ، السياسات التي تومي الحكومات بتنفيذها لتعزيز اندماج المرأة في الاقتصاد والدخل والمركز .

٩ - بيد أن الاستكمال سيختلف عن الدراسة الاستقصائية الأولى في جوانب هامة أخرى .

(أ) سيؤكد وسيقترح سياسات ابتكارية بدلا من مجرد شرح الحالة العالمية للمرأة في مجال الاقتصاد وتحديد العقبات التي تعترض مشاركتها ؛

(ب) سيتناول مسألة اندماج المرأة في الاقتصاد كعامل دينامي ، مع التأكيد على دورها كعامل للتغيير ، والفئات أو المؤسسات التي تضطلع بدور حاسم في تعزيز النهوض بالمرأة والمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها النهوض بالمرأة إلى التنمية ؛

(ج) ينبغي أن يستند الاستكمال إلى بيانات أوفر ، وأوثق وأكثر اتساقا . وسيستخدم أفضل دعم تجريبي متاح فيما يتعلق بالنتائج التي يتم الانتهاء إليها . ولما كانت منظمات مختلفة كثيرة ستقوم بإعداد الاستكمال ، ستولى عناية خاصة إلى اتساق قواعد البيانات المستخدمة من بداية العمل إلى نهايته ؛

(د) سيحاول الاستكمال أن يحدد القضايا القطاعية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات على السواء ، وسيبرز الحاجة إلى نهج شاملة ، وسياسات متسقة ، واجراءات متضافرة تتخذ على المعد المحلية والوطنية والاقليمية والدولية ؛

(هـ) وسيركز على السياسات المتكاملة لتعزيز دور المرأة في التنمية ، والسياسات التي ستحدد فيها بوضوح العلاقات بين العوامل الاجتماعية والشفافية

والاقتصادية والسياسية . وسيجرى التأكيد على إطار السياسة الاجتماعية الذي سيجعل بالاستطاعة معالجة المشاكل بصورة كلية ؛

(و) ينبغي أن يحدد الأولويات بين المشاكل والسياسات التي تتصدى لها . وفي الوقت الذي يسهم فيه في تحسين تفهم العلاقات بين المرأة والتنمية ، ينبغي أيضا أن يكون بمثابة مورد مفيد للمنظمات على الصعيد الوطني ، ولاسيما الأجهزة الوطنية ، والمخططين على الصعيد الوطني والمخططين المباشرين في جهودهم الرامية الى تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد .

ثالثا - موجز الاستكمال

١٠ - استنادا إلى الاعتبارات السالفة الذكر ، سيتبع استكمال الدراسة الاستقصائية المخطط التمهيدي الوارد أدناه . ويحاول كل فصل التصدي بطرق مختلفة للمسائل الأساسية الثلاث ذاتها . فأولا ، ينبغي وصف أهمية مساهمة المرأة في صياغة وتنفيذ السياسات ذات الصلة . وثانيا ، سידرس كل فصل تأثير الاتجاهات الرئيسية الحالية على مشاركة المرأة في الاقتصاد ، بما في ذلك الآثار الناجمة عن المواقف الاجتماعية - الاقتصادية التقليدية إزاء مشاركة المرأة والآثار الناشئة عن التطورات العالمية . وثالثا ، سيتولى كل فصل تحديد وتقييم سياسات مختارة يجري تنفيذها في كل قطاع من القطاعات لتعزيز مشاركة المرأة فيه ، أو زيادة نصيبها من دخله ، أو تخفيف التأثير السلبى للاتجاهات المذكورة على المرأة .

ألف - الفصل الأول - نظرة عامة عن القضايا والسياسات

الرئيسية في ميدان المرأة في التنمية

١١ - ينبغي لهذا الفصل أن يمف بطريقة واسعة ولكن متكاملة مجموعة القضايا المطروقة بأكملها :

(١) ستلخص الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية على الصعيدين الدولي والوطني في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ، المتمثلة على وجه الخصوص بإدماج المرأة في الاقتصاد . وسيرد وصف واسع النطاق للحالات الناشئة عن أزمة الديون الدولية والحماثة .

(ب) ستلخص النتائج الرئيسية الواردة في الفصول المتخصصة ، لا سيما ما يتعلق منها بالاتجاهات الشاملة لعدة قطاعات . كما سيجري تحليل العلاقات القائمة بين الاتجاهات المحددة في الفصول ، وبين التكيف والتطور التكنولوجي ، وتوظيف المرأة ودخلها من الأنشطة التي تغطي بها في قطاعات الزراعة ، والخدمات ، والصناعة ، والقطاع غير النظامي . وسيولى اهتمام خاص لتحليل الموارد التي تمتلكها المرأة ، بصورة فردية وجماعية ، والتي تسهل عملية إدماجها في الاقتصاد .

(ج) ستولى القضايا المتعلقة بالمرأة والسكان والتنمية اهتماما خاصا . وتشمل النقاط التي ستتم مناقشتها الاتجاهات السائدة في مجالات الاعتلال ، والوفيات ، والخصوبة والموارد البشرية والتنمية ، والاشارة المترتبة على الهجرة الداخلية والدولية بالنسبة لمركز المرأة والتنمية .

(د) ستولى الصلة القائمة بين اشتراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية وبين البيئة أيضا الاهتمام اللازم . وسيتم التأكيد على الدور الذي تطلع به المرأة في القطاعات الانتاجية مثل الزراعة ، والصناعة ، وادارة الموارد الطبيعية ، وكذلك دور المرأة في نقل القيم البيئية من خلال الاسرة كما مترد إشارة إلى المجالات التي يؤثر التدهور البيئي فيها على المرأة بوجه خاص .

(هـ) سيتم تلخيص التطورات الرئيسية الحاصلة على الصعيد الوطني والدولي في مجال منح المرأة المساواة ، وبصفة خاصة جوانب التقدم المحرز في الاساس القانوني لاشتراك المرأة في التنمية على قدم المساواة مع الرجل ، والاتجاهات السائدة لخفض الحواجز المترتبة على اختلاف المواقف في هذا الصدد . وسيضمن هذا البحث مناقشة لمسألة كون منح المرأة قدرا أكبر من المساواة يعزز مشاركتها في التنمية الاقتصادية والعكس صحيح . وبالمثل ، سيتم تقمّي الصلة بين إشراك المرأة في الاقتصاد وبين تخفيف التضارب من حيث تعزيز كل منهما للآخر .

(و) استنادا إلى التحليل الوارد في الفروع المذكورة أعلاه ، ستوضع قائمة بالعقبات والموارد الرئيسية ، وستحدد أنجح السياسات والبرامج للتغلب على هذه العقبات والاستفادة على أفضل وجه من تلك الموارد . وسيضمن هذا الفرع ملخصا للتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والمقدمة في الفصول التالية ، وتقييما لها في سياق الحالات الوطنية .

باء - الفصل الثاني - الديون الدولية والتكيف والمرأة

١٢ - إن الهدف من هذا الفصل هو تقييم تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على مشاركة المرأة في التنمية . وانطلاقا من التحليلات القائمة للأثار المترتبة على سياسات الاقتصاد الكلي سيركز هذا الفصل على مدى اختلاف تأثير هذه السياسات على المرأة والرجل .

١٣ - وفي دراسة هذه السياسات ، سيجري تمييز بين التكيف الهيكلي الطويل الأجل والتدابير القصيرة الأجل . وسيتولى سياسات التكيف المطبقة في البلدان النامية اهتماما خاصا . ثم ستجرى دراسة سياسات تكيف محددة متبعة في بلدان مختلفة ، من حيث تأثيرها على الحالة الاقتصادية للمرأة . وتتألف بعض هذه السياسات مما يلي :

(أ) الحد من أوجه العجز العام ، لاسيما تقليص حجم القطاع العام (حيث نجد المرأة ممثلة بكثافة في بعض البلدان) ، وخفض الإنفاق في القطاع الاجتماعي وتقليص الإعانات العامة ؛

(ب) تأثير تخفيض حجم الواردات وسياسات أسعار الصرف وعلى الأخص تأثير الحماية على المرأة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفي البلدان المستوردة والبلدان المصدرة على حد سواء ، بما في ذلك تأثيرها على الصناعات التي تكون المرأة فيها ممثلة تمثيلا كثيفا في القوى العاملة ؛

(ج) تأثير السياسات النقدية ولسيما تأثير ارتفاع أسعار الفائدة ؛

(د) تأثير السياسات الصناعية ، بما في ذلك تأثير انخفاض التكاليف المختلفة للمصانع ، لاسيما التكاليف الاجتماعية ووجوه التأثير التفاضلي لعمليات التسريح على المرأة .

١٤ - وبالنسبة لكل سياسة من السياسات التي تجري دراستها ، سيتم البحث عن أنواع محددة من الأثار التفاضلية المترتبة على حالة المرأة . وتتألف بعض هذه الأثار المحتملة مما يلي :

(أ) زيادة في مدى وقت العمل الذي تضطلع به المرأة ، بما في ذلك الحاجة إلى ادارة ميزانية الأسرة في سياق انخفاض الدخل أو التعويض بسبب هجرة الزوج إلى قطاعات في الاقتصاد أو إلى خارج البلد للحصول على أجر أفضل ؛

(ب) التغييرات الطارئة على نمط عمالة المرأة ، بما في ذلك دراسة ما اذا كان تسريح العاملات أكثر تواترا ، وما إذا كانت المرأة تعمل في وظائف ذات أجور أدنى في قطاعات معرضة أكثر من غيرها للتضرر بسبب الانكماش الاقتصادي ، وما إذا كانت المرأة تميل إلى الانسحاب إلى القطاع غير النظامي أو العودة إلى المنزل ؛

(ج) التغييرات الطارئة على دخل المرأة بالمقارنة بالرجل ؛

(د) التغييرات الطارئة على الفرص المتاحة للمرأة للإدخار والاستثمار ؛

(هـ) التأثيرات النوعية مثل المشاكل الصحية وترك المدرسة وزيادة العنف تجاه المرأة ؛

(و) التغييرات الواقعة في دور المرأة في المنزل وفي الأسرة .

١٥ - وستجري محاولة في هذا التحليل لتحديد الملة القائمة بين تطور حالة المرأة وصرامة سياسات التكيف المتبعة في مختلف البلدان وتحديد السياسات ذات التأثير الخاص على المرأة ، سواء إيجابيا أو سلبيا .

١٦ - وفي هذا الفصل بوجه التحديد لن تظهر النهج والخلاصات النهائية إلا بالتوضيح التدريجي للبحث الاساسي .

جيم - الفصل الثالث - التكنولوجيا والمرأة

١٧ - يهدف هذا الفصل إلى وصف مميزات التكنولوجيات الجديدة والناشئة ، بالمقارنة مع أنواع التكنولوجيات التقليدية ، والتي تترتب عليها آثار بالنسبة لانماط العمالة أو الدخل أو الصحة أو المركز الاجتماعي أو أي جانب آخر من جوانب حياة المرأة اليومية . فضلا عن الدراسة الاستقصائية العالمية الاولى ، سيحتوي هذا الفصل على تحليل لكيفية تأثير عملية التغير التكنولوجي على الدور الذي اضطلعت به المرأة ، تقليديا ، في مجتمعات مختلفة ، والصعوبات التي صادفتها في الاثتراك في التطورات التكنولوجية والاستفادة منها . وسينظر أيضا في الاثار السلبية ، ولاسيما ما يتصل منها بالصحة والدخل والمركز ، وسيحدد نوع العلاج حيثما يكون ذلك ممكنا . وسيحتوي التحليل أيضا على النظر في العلاقة بين هذه العوامل والدور المتغير للرجل والمرأة

داخل الأسرة وازدياد دور المرأة في المجتمع . وسيدرس هذا الفصل أيضا أنواع السياسات والبرامج على المستوى الوطني ، التي (أ) عززت بشكل فعال اشتراك المرأة في تطوير التكنولوجيات الجديدة واختيارها والحصول عليها والتكيف معها ، مع المراعاة الواجبة للحاجة إلى تطوير التكنولوجيات الصالحة للأعمال المنزلية التي توفر الوقت والجهد ، أو (ب) التي حاولت تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن إدخال التكنولوجيات الجديدة .

١٨ - وستستخدم دراسات الحالات الوطنية ، حيثما كان ذلك متاحا ، في اجراء التحليلات المذكورة اعلاه ، كما سيجري الاستناد إلى البيانات والبحوث الاخرى القائمة . وفي النهاية ، ستجرى دراسة المشاكل والانجازات المتعلقة بزيادة اشتراك المرأة بنشاط في عملية التغيير التكنولوجي ، وبمفء خاصة في صنع القرارات وإدماج احتياجاتها واهتماماتها في صياغة السياسات والبرامج ، في ضوء الاهداف الانمائية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ذات الصلة .

دال - الفصل الرابع - الثقافة : عائق ومصدر قوة لعمالة المرأة

١٩ - يهدف هذا الفصل إلى دراسة العلاقات القائمة بين التنمية والثقافة في مظاهرها المختلفة . وسيحتوي على أربعة أبواب .

٢٠ - سيكون عنوان الباب الاول : " الثقافة والتنمية : دور المرأة " . وسيركز هذا الباب على ضرورة مراعاة البعد الثقافي للتنمية ، باعتباره تطورا تدريجيا شاملا ومتكاملا . ثم يدرس دور المرأة ومكانتها في التنمية ، في سياقات اجتماعية ثقافية مختلفة .

٢١ - وسيكرس الباب الثاني للعقبات التي تقف في وجه الاشتراك الكامل للمرأة في التنمية . وبعض هذه العقبات ذو طابع سيكولوجي ، مثل تمثيل المرأة والرجل في الحياة العامة في صورة ثابتة لا تتغير . وستدرس الاسس الثقافية وطرق إعادة تكوين تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة . وسيجرى ، بمفء خاصة ، تحليل الدور الذي يلعبه مضمون التعليم والأسرة ووسائط الإعلام . وتضاف إلى شغل العقلية ، العقبات المتعلقة بالخصائص الدائمة التي يتسم بها المجتمع ، فالتشريعات وفرص الحصول على التعليم يمكن أن تعتبر أيضا عوائق في وجه مشاركة المرأة في التنمية .

٢٢ - وسيهتم الباب الثالث ، تحت عنوان " التنمية والتحول الثقافي : الاتجاهات الراهنة " ، بأربعة مواضيع كبرى . يشار في بادئ الامر موضوع التحولات الثقافية التي أدت إليها التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي ، وتتعلق هذه التحولات بنشوء قيم جديدة ، وفي الوقت نفسه ببعث قيم قديمة . ثم يجري تحليل اشتراك المرأة في نقل القيم وتجديدها وكذلك في تطور تمثيل المرأة داخل مختلف المجتمعات . وسيختتم هذا الباب الثالث بنظرة شاملة إلى تطور دور الرجل والمرأة في الحياة الخاصة والعامة .

٢٣ - وسينتهي هذا الفصل بعرض للاستراتيجيات الواجب اتخاذها ، والتي سيخصص لها الباب الرابع والآخر : ومشتهد هنا أربعة محاور للعمل ، ويبدو ، في هذا الصدد ، من الأمور الأساسية قبل كل شيء ، المساهمة في تطوير العقلية والترويج لإبراز صورة إيجابية عن المرأة . ومن ناحية أخرى ، لا بد من تيسير حصول الفتيات والنساء على التعليم والتدريب . وتحقيق هذا الهدف يعني نحو الأمية ، كما يعني في الوقت ذاته إتاحة فرص أوسع لحصولهن على الدراسات والتدريب التقني والمهني .

٢٤ - ويتلخص المحور الثالث في تأييد حصول المرأة على العمل ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق رفع قيمة عملها ، وبمففة خاصة في الاعتماد المعيشي وفي القطاع غير الرسمي . ومن ناحية أخرى ، ينبغي مراعاة احتياجاتها ومعالجتها في مجال تنظيم العمل المنتج وأوقات العمل ، مع وضع مختلف السياقات الاجتماعية والثقافية في الاعتبار .

٢٥ - وفي الختام ، يجب تشجيع مشاركة المرأة في التخطيط للتنمية . وتتحقق هذه المشاركة بمراعاة احتياجات المرأة ومعالجتها ووجهات نظرها في إعداد مشاريع وخطط التنمية ، ويجوز أن يتحقق ذلك أيضا مباشرة ، عن طريق زيادة دور المرأة في تولي المسؤولية واتخاذ القرارات .

هاء - الفصل الخامس - استجابة السياسات لإيجاد فرص متكافئة في عالم العمل

٢٦ - ستظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضعيفة طالما لا تمنح المرأة حق التمتع بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة ، جنبا إلى جنب مع الرجل في جميع مجالات النشاط البشري ، وبخاصة في عالم العمل . واستنادا إلى هذه الخلفية ، سيحتوي هذا الفصل على ثلاثة أبواب تتناول جوانب مختلفة من استجابة السياسات لإيجاد فرص متكافئة في عالم العمل . وبعد التمهيد بمقدمة ، سيعرض الباب الأول من هذا الفصل نظرة عامة للاتجاهات العالمية الرئيسية في العمالة مع التركيز ، حيثما يكون ذلك ممكنا ، على

الفوارق القائمة بين العمال من الرجال والنساء (بما في ذلك البيانات الإحصائية المتعلقة بالتغيرات الناجمة في القوة العاملة النسائية ومعدلات المشاركة ، والعمالة والبطالة والتغيرات القائمة بين القطاعات الاقتصادية) . وسيؤثر أيضا أهم التطورات المتمثلة بالعمالة التي يبدو أنها قد أثرت على حالة الرجل والمرأة بطرق مختلفة ، ولاسيما التغيرات الهيكلية التي حدثت في أنماط عمالة المرأة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، والنتائج المترتبة على الهجرة الدولية ، والآثار التي لحقت بالمرأة نتيجة لزيادة الفقر في بعض فئات السكان ، فضلا عن الآثار المترتبة على التجديدات التكنولوجية .

٢٧ - وسناقش الباب الثاني من هذا الفصل مختلف الفوارق القائمة على أساس الجنس ، التي تحرم المرأة بمفظة مباشرة أو غير مباشرة من التمتع بحق تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة . وتشمل المجالات الرئيسية التي ينبغي استعراضها ما يلي : الحصول على العمالة وعلى مختلف الوظائف (بما في ذلك مناصب اتخاذ القرارات) ، والحصول على التعليم ، بما في ذلك التخصص والتمييز بين المرتهين والمدرسين ومختلف المناهج ، والحصول على التدريب والتعليم ، وإعادة التدريب المهني والتقني ، والمزيد من التدريب ، والتدريب أثناء البطالة ، والاستفادة من العوامل التكميلية مثل الائتمان والتكنولوجيات والأرض اللازمة ، والأجر - الأجر المتساوي للعمل المتساوي القيمة ، والآثار المترتبة على التمييز في العمل ، وتحكم المرأة فيما تكسبه من أموال ، وشروط العمل ، مثل التمييز الناتج عن الضمان الاجتماعي أو النظم الضريبية ، واشتراك النساء العاملات في النقابات والمؤسسات الأخرى أو في إحداهما وفقا لاختيارهن ، تقاسم المسؤوليات الأسرية بين الرجل والمرأة ، و "انعدام ظهور" مساهمة المرأة الحقيقية في الرفاه الاقتصادي نظرا لعدم توفر البيانات الإحصائية في هذا الصدد . وسيتم التركيز أيضا على الشروط المتعلقة بعمالة المرأة ، وبمفظة خاصة المرأة الحامل . وسيتركز التحليل على إعانات الأمومة والضمان الاجتماعي ، بما في ذلك إعانات البطالة . وسيراعي هذا الباب الاختلافات بالطريقة التي تظهر فيها مشاكل عدم المساواة وحسب فئات المرأة المعنية (الريفية ، المهاجرة ، اللاجئة ، النازحة ، الفقيرة من سكان المدن) . وسيتولى المراعاة اللازمة لمختلف السياسات المعتمدة في مختلف البلدان للتغلب على وجوه عدم المساواة القائمة في ميدان العمل ، ولنطاق الآليات والبرامج المؤسسية التي أدخلت في هذا المضمار . وسيجري تحليل مختلف هذه النهج ، إلى حد كبير ، في ضوء التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مختلف البلدان .

٢٨ - وسينظر الباب الثالث في البرامج والسياسات التي يجري الاضطلاع بها على المستويين الوطني والدولي ، مع التركيز على النهج الإبداعية ، للتغلب على العقبات التي تعرقل تحقيق المساواة ولتعزيز ايجاد تكافؤ الفرص في عالم العمل .

٢٩ - وسيبرز الباب الختامي المسائل التي يبدو أنه ينبغي أن يكون التركيز عليها في المستقبل ، سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، لضمان تكافؤ الفرص والمساواة بين الرجل والمرأة في المعاملة في عالم العمل . وسينصب أحد الاهتمامات المهمة في هذا الفصل على التركيز على وجوب اتخاذ التدابير المتواصلة والمتسقة والمتعددة الجوانب اللازمة لتمكين المرأة من المشاركة في سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل وتعزيز التأييد الكامل من جانب المجتمع ، ولاسيما الأسرة والحكومات ، لتيسير تحقيق هذه المشاركة .

واو - الفصل السادس - المرأة ونظم الأغذية والزراعة

٣٠ - سيتضمن هذا الفصل التغيرات الاجتماعية الهيكلية المتواصلة الناشئة عن التطورات الاقتصادية والسياسية التي تغير حياة واختيارات المرأة بشكل ملحوظ في عدد من البلدان . وتشتمل هذه التغيرات على ما يلي : السياسات والبرامج الحكومية المحددة التي ترمي إلى زيادة اشتراك المرأة الريفية في الجهود الإنمائية والاستفادة منها ، تحسين ظروف حصول المرأة على الأرض ، التوسع في التنظيم النسائي ، زيادة استفادة المرأة من الارشاد والتدريب والائتمان والمنافذ التسويقية في مجال الزراعة . وستتناول هذا الفصل أيضا مسألة الحصول على الخدمات الاجتماعية الداعمة ، مثل الخدمات الصحية . وسيناقش الباب الأول من هذا الفصل ، بمزيد من التحديد ، الزيادات الملحوظة في عدد النساء اللائي تقمن بالفعل بإدارة زراعة الاراضي التي تمتلكها أسرهن في كثير من بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء . ويعتبر هذا الاتجاه نتيجة لتناقص مساحة المزارع ولتفضيل الرجال الاضطلاع بأعمال أخرى غير العمل الزراعي (في الغالب الأعم في المناطق الحضرية أو في بلدان أخرى) ، تعتبر من وجهة نظرهم أكثر إدرازا للربح . وفي بعض الحالات ، تكتسب هذه التغيرات المزيد من الأهمية لدرجة أنها تؤدي إلى "استيلاء المرأة" على الزراعة في المزارع الصغيرة .

٣١ - وستناقش في هذا الباب مسألة الهدف الرامي إلى أن تصبح المرأة في عام ٢٠٠٠ منتجة رئيسية للأغذية في كثير من المناطق ، هذا الهدف الذي يقوم بدور رئيسي في إحداث تحسين مباشر في حالة الأغذية بما في ذلك الاجراءات الموجهة إلى تحقيق تخفيض

أساسي في حجم التالف من الأغذية ، وبلوغ درجة أعلى من الأمن الغذائي ، الملحوظ .
ومناقش أيضا مواضيع الإدارة البيئية في المجال الزراعي ، ولاسيما الجفاف ، ودور
المرأة في الاستجابة له .

٣٢ - وسيتناول الباب الثاني تزايد عدد وأهمية التجمعات النسائية في كثير من
البلدان ، وفي جميع المناطق . وسيناقش أيضا الدور الحاسم الذي تقوم به هذه
الجماعات النسائية في زيادة إيضاح دور المرأة الريفية ، وفي مدى حصولها على
الخدمات والموارد الزراعية (الإرشاد الزراعي والتدريب ، وتسليم المدخلات ،
والائتمان ، والتسويق) ، وفي تمثيل وحماية حقوقها القانونية والتقليدية (ومنها على
سبيل المثال الحصول على الأرض أو المشاركة في اتخاذ القرار الذي يمس حياتها ، سواء
على مستوى القرية أو المشروع) .

٣٣ - ويصف الباب الثالث الاستراتيجيات الناجحة المظطلع بها في عدد من البلدان
التي ساعدت على زيادة استفادة المرأة من الخدمات والموارد الزراعية ، مما أدى إلى
زيادة الانتاجية أو الدخل أو كلاهما .

٣٤ - وسيركز الباب الرابع على طبيعة مجالات المشاكل المستمرة والجديدة التي
تجابه لدى تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع التي تستهدف تقديم المساعدة إلى
المرأة الريفية لزيادة انتاجيتها الزراعية ، والدخل الذي تتحكم فيه ، والقيام
بالاستثمارات في المجال الزراعي . وستناقش مشكلتان هامتان بمزيد من التفصيل في هذا
الباب : (أ) الافتقار المستمر إلى البحوث السوقية التي تتعلق بالطلب على أنشطة
المرأة في الميدان الزراعي وربحية هذه الأنشطة ، و (ب) الافتقار إلى "الحوار" وإلى
"ديناميات السلطة" بين الرجل والمرأة على مستوى القرية ، مما قد يساعد على منع
حدوث المنازعات وإقامة توازن جديد في "السلطة" يستطيع فيه الرجل والمرأة أن
يستفيدا ، كل في نطاقه ، من التحسينات المتواصلة في مركز المرأة ومن التغييرات
الطارئة على الدور الذي يظطلع به كل من الرجل والمرأة في المجتمع .

زاي - الفصل السابع - دور المرأة في التنمية الصناعية

٣٥ - سيكون محور التركيز في هذا الفصل تحليل اتجاهات إسهام المرأة الحالي
والمرتقب في الموارد البشرية العاملة في التنمية الصناعية . وسيعرض الفرع الأول
لمحة عن مشاركة المرأة في الصناعة من منظور عام .

٣٦ - يلي هذه الملحة بحث في أهمية تنمية الموارد البشرية ، مع ابراز الاتجاهات والتحديات . ويشمل ذلك تنمية الموارد البشرية كعامل محدد للأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة ، واتجاهات التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي ، وما للتعليم/التدريب من دور بالغ الأثر في المرأة .

٣٧ - ويتضمن الفرع الثالث تحليل لانماط التصنيع القائمة والمرتقبة . ويشمل ذلك أحدث استراتيجيات التصنيع ، والتحديات الخارجية والداخلية البارزة ، وردود فعل السياسات الصناعية الوطنية ، وما لهذه الانماط من تأثير على المرأة ، ودور القطاعات الرسمية وغير الرسمية في التصنيع .

٣٨ - أما الفرع الرابع ، فيتناول بالبحث مشاركة المرأة في التنمية الصناعية ، وتبحث فيه الاتجاهات العامة ، كتركيز الصناعة ومستويات المهارة . وتدعم هذه الاتجاهات العامة بتحليل لأثر استخدام التكنولوجيات الجديدة في صناعات النسيج والملابس على المرأة ، إذ تمثل هذه القطاع الصناعي الفرعي الذي يعمل فيه أكبر عدد من النساء في البلدان النامية . ويتم تعيين هذه التجديدات والتغييرات البنويوية الناتجة عن الأخذ بالتكنولوجيا في صناعة النسيج والملابس (ولا سيما تغير أنماط الانتاج والاستثمار على الصعيد الدولي) ، التي ستحدد التوزيع المستقبلي للمهارات ومن حيث الذكور والانثى من العمال للقوى العاملة في الصناعة ، ومعظمها من النساء . وإذا سمحت الموارد بذلك ، سيضاف تحليل مماثل لأثر الاتجاهات التكنولوجية على المرأة في الصناعات الالكترونية التي تؤثر على البلدان النامية . وأخيرا سيجري تحديد التدابير المطلوب اتخاذها في المستقبل ، ولا سيما في بعض المجالات الاساسية للسياسة ، كدمج المرأة في عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات في مجال الصناعة ، ورصد التغييرات التكنولوجية ، والتدريب/التعليم التوقفي .

حاء - الفصل الثامن - المرأة والخدمات

٣٩ - يبدأ هذا الفصل بفرع يعرض لمحة عامة عن مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة في القطاعات الرئيسية للخدمات ، ومركزها المهني ، وفرص وصولها الى مراكز صنع القرار وتوزع دخلها في بلدان شتى ذات مستويات تنمية اقتصادية مختلفة ، على أساس البيانات الاحصائية المتاحة بشأن القوى العاملة النسائية ، ونسب المشاركة ، ومستويات العمالة والبطالة والاجور . ويشمل أيضا ظروف عمل المرأة ، مع ايلاء اهتمام خاص للممارسات التمييزية بسبب الجنس ، مثل الفوارق بين الاجور المدفوعة للرجال والاجور المدفوعة للنساء ، والضمان الوظيفي .

٤٠ - يتوخى الفرع الثاني من هذا الفصل محاولة النظر في أثر اتجاهات معينة سائدة في قطاع الخدمات على هيكل عمالة المرأة في هذا القطاع . وتبين دراسات أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دور الخدمات في عملية التنمية أن هناك اتجاهين رئيسيين يبرزان بشكل متواز في قطاع خدمات البلدان المتقدمة النمو . وأحد هذين الاتجاهين هو ركود نمو العمالة والناتج المحلي الإجمالي في خدمات ، مثل مطاعم الوجبات السريعة وصالونات تصفيف الشعر التي تنطوي على انخفاض الأجور ، والانتاجية وانعدام الضمان الوظيفي . أما الاتجاه الثاني ، فهو سرعة نمو قطاع الخدمات التي تتطلب مستوى رفيعاً من التكنولوجيا والمعرفة . وفي هذا الصدد ، ستدرس مسألة ما إذا كانت عمالة المرأة في هذا القطاع تميز اتجاهات عمالة المرأة في خدمات المستهلكين . وثمة جانب آخر هام هو ، ارتفاع نسبة الانكاسات العمالات لبعض الوقت في هذا القطاع . ومن أسباب سرعة نمو قطاع الخدمات أن مرونة العمالة أتاحت لأصحاب المؤسسات أن ينصرفوا إلى قطاع الخدمات من غير أن يتحملوا تكاليف عمالة باهظة . وفي هذا السياق ، ستبحث مسائل تتعلق بما لهؤلاء المستخدمين من ظروف عمل وضمن اجتماعي .

٤١ - وفي الفرع الثالث ، يتناول البحث ما في البلدان النامية من الفرص المتاحة للمرأة وإسهاماتها الممكنة وتطور قطاع الخدمات . وقد أبرزت دراسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، بما فيها الدراسات التي أجريت بالتعاون مع البلدان النامية ، أهمية تعزيز قطاع الخدمات في البلدان النامية ، في سبيل : (أ) زيادة الدعم الذي يقدمه قطاع الخدمات (أي قطاع خدمات المنتجين) لباقي قطاعات الاقتصاد و (ب) توفير وسيلة للحصول على القطع الأجنبي و (ج) توفير فرص عمالة أكبر كماً وأفضل نوعاً . وقد اقترحت بعض الاستراتيجيات ، لكن من الواضح أن قيام قطاع خدمات قوي وتحقيق مركز قادر على المنافسة دولياً في مجال تصدير الخدمات يتوقفان إلى حد بعيد ، على رأس المال البشري . وإذا استبعدت المرأة من أسواق العمل في هذه الخدمات بسبب افتقارها إلى مؤهلات أو غير ذلك من العوائق ، فسيضعف بالضرورة مركز البلدان التنافسي سواء على السلع أو الخدمات ، وفي هذا الصدد ، ستجرى محاولة لتحديد مدى يوفره نمو الخدمات المتخصصة (خدمات المنتج/الخدمات التجارية والرعاية الطبية ، والسياحة الخ ..) وتصديرها من فرص عمالة أكثر وأفضل للمرأة ، وكيف يمكن للمرأة الإسهام في تطوير هذه الخدمات . وعلاوة على ذلك ، سيتناول البحث المشاكل والعقبات الثقافية والاجتماعية وغيرها من العقبات المحتملة التي تواجهها المرأة في هذا القطاع ، وتأثير هذه المشاكل في المرأة واللازم من الخدمات لدعم المرأة وحمايتها في قطاع الخدمات .

٤٢ - وعلى أساس الدراسة السابق ذكرها ، ستقدم توصيات بشأن الممكن من السياسات والبرامج المبتكرة في سبيل تحسين ادماج المرأة في الاقتصاد ، كجزء من استراتيجية تستهدف تنمية قطاع الخدمات ، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

طاء - الفصل التاسع - المرأة في القطاع غير الرسمي

٤٣ - يستهل هذا الفصل بتقديم عام لمفهوم القطاع غير الرسمي وأهميته في العمالة بالمدن . ثم توجز فيه المسائل والاستراتيجيات العامة لتعزيز هذا القطاع ، بما في ذلك صلته بسوق العمل .

٤٤ - ويمضي الفصل فيورد استعراضا موجزا لدلائل تجريبية تتصل بالمرأة في القطاع غير الرسمي : كبنية الأنشطة ومدى المشاركة ، وسنات المشاركات ، وايراداتها ، وظروف العمل والمسائل المحيية ، وأوضاع المرأة بالقياس الى الرجل ، والبارز من الاتجاهات والمسائل ، والعوامل العائقة لغرض حصول المرأة على دخل ، ودور المؤسسات والسياسات والتشريعات .

٤٥ - وسيقدم الفرع الثالث المعلومات المؤدية الى تحديد برنامج عمل ممكن . وستشمل هذه المعلومات :

(أ) فرص اكتساب المرأة للمهارات ؛

(ب) فرص حصول المرأة على الائتمان : الدروس المستمدة من الخبرة العملية المستندة الى مشاريع نفذتها حكومات ومنظمات غير حكومية ، ودور المنظمات النسائية وتصميم المشاريع وتنفيذها ، بما في ذلك خيارات المستقبل ؛

(ج) دور التكنولوجيا في هذا القطاع بالنظر لمدى تنويع أنشطة المرأة ، ودور المنظمات القائمة على المساعدة الذاتية ، ونهج المشاركة في مشاريع التعاون التقني ، وأشكال التنظيم البديلة ؛

(د) وضع المعايير ، بما في ذلك بيان مجال سنّ تشريعات جديدة لحماية العاملات في نظم الانتاج المنزلي التشغيلي .

٤٦ - ويختتم الفصل ببحث لاحتمالات المستقبل ، بما في ذلك دور الاحصاءات والمعلومات في وضع السياسة ؛ والجهود الجارية لجمع البيانات عن عمل المرأة في القطاع غير

الرسمي ، واسهام المرأة في الدخل . وسيركز على الحاجة الى تضمين اهتمامات المرأة استراتيجيات التنمية العامة ودور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشاريع .

ياء - الفصل العاشر - الترابط بين المساواة والتنمية والسلم

٤٧ - القضية الرئيسية في هذه المواضيع الثلاثة كلها هي مشاركة المرأة في اتخاذ القرار مشاركة تامة على قدم المساواة مع الرجل . وستبحث العلاقة المتبادلة بين مستويات المشاركة في اتخاذ القرار بشأن مسائل السلم والمساواة والتنمية المترابطة ، مع التركيز بشكل خاص على التغيرات في أنماط مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، في كلا القطاعين العام والخاص .

٤٨ - ومدى تذييل العقبات القانونية والثقافية والموقفية الحائلة دون التساوي في المشاركة على قدم المساواة ، ينتج عنه زيادة المشاركة الاقتصادية ، وبالمقابل ، سيبحث في هذا الفصل كيف تعزز زيادة المشاركة الاقتصادية تذييل هذه العقبات . وستدرس أيضا العلاقة ما بين هذه المشاركة وأنواع السياسات الاقتصادية المعتمدة ، كما ستجري محاولة تقييم دور سياسات العمل الايجابي في تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في الاقتصاد .

٤٩ - وعلاوة على ذلك ، فسيتناول البحث أيضا مدى تأثير زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلم ، بما في ذلك تخصيص الموارد للتنمية ، وعلى ادارة حل النزاعات .

كاف - الفصل الحادي عشر - الاحصاءات والمؤشرات الخاصة

بمشاركة المرأة في الاقتصاد

٥٠ - يتناول البحث ، في هذا الفصل ، مسائل قياس مشاركة المرأة في الاقتصاد والتقدم المحرز فيه ، وتقتصر سبل استخدام هذه الاحصاءات والمؤشرات استخداما أكثر فعالية على المعيين الوطني والدولي ، وطرق تحسين البيانات المتاحة . ومحور التركيز ، في استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ، هو مؤشرات التمييز في العمالة والقضاء على التفرقة المهنية ، والعمالة في المجالات والقطاعات التقليدية وغير التقليدية وذات الانتاجية المرتفعة ، في المناطق الريفية والحضرية على السواء ، والقطاع غير الرسمي كمنفذ رئيسي من منافذ العمالة ، ومشاركة المرأة في

أسواق العمل الثانوية أو الهامشية وفي الاعتماد غير الرسمي ؛ وتساوي حقوق المرأة والرجل في العمل والدخل الشخصي بشروط وظروف متكافئة ؛ وقياس اسهامات المرأة المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر في الحسابات القومية .

٥١ - ويطلع بالعمل على أساس التوسيمات التقنية التي قدمها فريق الخبراء المعني بقياس دخل المرأة ومشاركتها في الانتاج في القطاع غير الرسمي الذي اجتمع في سانتو دومينغو ، في الفترة من ١٣ الى ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ . وستقدم مؤشرات مختارة في مرفق للوشيقة .

٥٢ - وستناول الفرع الاول تحديد النشاط الاقتصادي في الحسابات والموازين القومية ؛ يلي ذلك دراسة المفاهيم الاحصائية لانتاج المرأة ودخلها واستثمارها في الحسابات والموازين القومية . وأخيرا ، سيخصص فرع لتطور الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة باسهام المرأة المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر في الناتج المحلي الاجمالي في القطاعات التالية : الزراعة (السوقية وغير السوقية) ؛ المؤسسات الصناعية ؛ المؤسسات التجارية ومؤسسات الخدمات ؛ القطاع العام ؛ الصناعة والتجارة والخدمات ؛ المغيرة والمنزلية ، (السوقية وغير السوقية) . وسيرد في مرفق مؤشرات مختارة لمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي ، واسهام المرأة في التنمية .

رابعا - عملية الاعداد

٥٣ - على غرار الدراسة الاستقصائية الاملية ، وبناء على طلب الجمعية العامة ، يجري اعداد الاستكمال كمجهود مشترك بين عدة وكالات . ولذلك تتعاون مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عملية الاعداد ، مباشرة أو عن طريق الآليات التي توفرها لجنة التنسيق الادارية .

٥٤ - وقد وزعت مسؤولية مياغة فصول الاستكمال على الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وفقا لما لكل منها من اهتمامات فنية . والأمانة العامة للأمم المتحدة (فرع النهوض بالمرأة ، التابع لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية) مسؤولة عن تنسيق عملية الإعداد ، وإعداد نبذة موجزة ، تشمل تحليل الترابط بين المساواة والتنمية والسلام ، وتحليل أشار سياسات التكيف على المرأة . ترد قائمة بالمنظمات الرائدة والمنظمات المتعاونة في إعداد كل من فصول الاستكمال في مرفق هذا التقرير .

المرفق

المنظمات الرائدة والمنظمات المتعاونة المسؤولة عن اعداد
استكمال الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

<u>الفصل</u>	<u>المنظمة الرائدة</u>	<u>المنظمات المتعاونة</u>
الاول - نظرة عامة عن القضايا والسياسات الرئيسية في ميدان دور المرأة في التنمية	مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية	جميع الوكالات
الثاني - الدييون الدولية والتكيف والمرأة	مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية	البنك الدولي ، شعبة السكان/ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، المعهد الدولي للبحك والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، الفاو ، الاونكتاد ، منظمة الصحة العالمية
الثالث - التكنولوجيا والمرأة	مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية	الصندوق الانمائي للمرأة ، الفاو ، الاونكتاد ، اليونسكو ، مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، المعهد الدولي للبحك والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، منظمة الصحة العالمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ

(يتبع)

المرفق (تابع)

<u>المنظمات المتعاونة</u>	<u>المنظمة الرائدة</u>	<u>الفصل</u>
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، الفاو ، شعبة السكان/ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، منظمة الصحة العالمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	اليونسكو	الرابع - الثقافة : عائق ومصدر قوة لعمالة المرأة
اليونيسيف ، الفاو ، شعبة السكان/ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، منظمة الصحة العالمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	منظمة العمل الدولية	الخامس - استجابة السياسات لايجاد فرص متكافئة في عالم العمل
المندوق الانمائي للمرأة ، اليونسكو ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الاونكتاد ، اليونيسيف ، منظمة العمل الدولية ، اليونيدو ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، منظمة الصحة العالمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	الفاو	السادس - المرأة ونظم الاغذية والزراعة

(يتبع)

.../...

المرفق (تابع)

المنظمات المتعاونة
الصندوق الإنمائي للمرأة ،
الفاو ، اللجنة الاقتصادية
لأفريقيا ، المعهد الدولي
للبحث والتدريب من أجل
النهوض بالمرأة ،
اليونسكو ، الموثل

المعهد الدولي للبحث
والتدريب من أجل
النهوض بالمرأة ، منظمة
العمل الدولية ، منظمة
الصحة العالمية ، اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية
لآسيا والمحيط الهادئ

الصندوق الإنمائي للمرأة ،
اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا ،
اللجنة الاقتصادية
لأفريقيا ، الموثل ،
الفاو ، المكتب الإحصائي/
إدارة الشؤون الاقتصادية
والاجتماعية الدولية ،
منظمة الصحة العالمية ،
اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لآسيا والمحيط
الهادئ

(يتبع)

المنظمة الرائدة
اليونيدو

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية
(الأونكتاد)

منظمة العمل الدولية/
المعهد الدولي للبحث
والتدريب من أجل
النهوض بالمرأة

الفصل
السابع - دور المرأة في
التنمية الصناعية

الثامن - المرأة والخدمات

التاسع - المرأة في القطاع
غير الرسمي

المرفق (تابع)

<u>المنظمات المتعاونة</u>	<u>المنظمة الرائدة</u>	<u>الفصل</u>
منظمة الصحة العالمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ	مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية	العاشر - الترابط بين المساواة والتنمية والسلم
الفاو ، منظمة العمل الدولية - المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	المكتب الاحصائي/ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية	الحادي عشر - الخاصة بمشاركة المرأة في الاقتصاد
